

## البحرين وسلطنة عُمان وقطر

تشير التوقعات إلى إمكانية انتعاش النمو الاقتصادي في البحرين وُعمان وقطر في عام ٢٠٢٥ ليتخطى معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي ٣٪ في المتوسط بدعم من المبادرات والمشاريع الحكومية إلى جانب انخفاض أسعار الفائدة. ومن المتوقع أن تستمر البحرين في تسجيل عجز مالي في عام ٢٠٢٥ على خلفية الانخفاض المتوقع لأسعار النفط، مع توقع استمرار جهود ضبط أوضاع المالية العامة. من جهة أخرى، أثمرت جهود الإصلاحات الاقتصادية في عُمان على مدار السنوات الماضية عن تقليص نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي، فيما تستعد السلطنة لإطلاق خطتها الخمسية الجديدة التي تمزج بين المزيد من مبادرات التنوع والتركيز على الاستدامة. أما في قطر، فمن المتوقع أن يواصل الاقتصاد التعافي من التباطؤ الذي أعقب استضافة كأس العالم لكرة القدم ٢٠٢٢، مع توقعات بانتعاش النمو مدعوماً بتزايد أعداد الزوار وخطط التوسع الضخمة في إنتاج الغاز الطبيعي المسال الجاري تنفيذها في الوقت الحالي.

### البحرين: تحسن وتيرة النمو وعجز المالية العامة ما يزال يشكل أبرز التحديات

نما الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ٢,٣٪ على أساس سنوي في النصف الأول من عام ٢٠٢٤ على خلفية الارتفاع القوي الذي سجله الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي (٣,١٪)، متفوقاً على انكماش القطاع النفطي (٢,١٪). ونتوقع أن يسجل الاقتصاد نمواً بنسبة ١,٨٪ في عام ٢٠٢٤ (٢,٥٪ في عام ٢٠٢٣)، فيما قد يشهد العام المقبل تسارع وتيرة النمو ليصل إلى ٣,٩٪، مدفوعاً بسياسات تيسير الأوضاع النقدية نتيجة لخفض أسعار الفائدة وتعافي قطاع الهيدروكربونات مع تقليص تخفيضات إنتاج النفط. وسيبقى القطاع غير النفطي، الذي شكل نحو ٨٦٪ من الناتج المحلي الإجمالي كما في الربع الثاني من عام ٢٠٢٤، المحرك الرئيسي للنمو، مما يعكس الجهود المستمرة نحو تعزيز القطاعات الحيوية بما في ذلك التصنيع والسياحة. ومن المتوقع الانتهاء من تحديث مصفاة بابكو في منتصف عام ٢٠٢٥، مما سيساهم في رفع الطاقة الإنتاجية بنسبة ٤٠٪ إلى ٣٨٠ ألف برميل يومياً، الأمر الذي سيعزز نمو الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي. وفي الوقت ذاته، بلغت قيمة المشاريع الممولة من صندوق التنمية لدول مجلس التعاون الخليجي والتي تمت ترسيبها منذ ٢٠١٧ حتى الربع الأول من عام ٢٠٢٤ نحو ٦ مليارات دولار، مع تركيزها بصفة رئيسية على الإسكان. ونتوقع أيضاً أن يتحسن نمو الائتمان في عام ٢٠٢٥ (من ٣٪ على أساس سنوي في عام ٢٠٢٤) نظراً لانخفاض تكاليف الاقتراض، مما قد يعزز الإنفاق الاستهلاكي ونشاط الشركات، في حين من المرجح أن يبقى التضخم منخفضاً عند ٢٪ في عام ٢٠٢٥ مقابل ارتفاع نسبته ١٪ في عام ٢٠٢٤.

كما أن انخفاض أسعار الفائدة عالمياً وإقليمياً سيكون له دور أساسي في احتواء نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي، التي ارتفعت بشكل ملحوظ، ومن المتوقع أن تنخفض قليلاً إلى ما دون ١٣٠٪ في عام ٢٠٢٤ بعد أن كانت نسبتها ١١٠٪ في عام ٢٠٢٠. وعلى الرغم من ذلك، فمن المتوقع أن يتسع عجز المالية العامة في عام ٢٠٢٥ ليصل إلى ٦٪ من الناتج، نتيجة التراجع المتوقع في أسعار النفط. وبسبب التحديات الهيكلية (كالاتعماد المستمر على العائدات النفطية وتكاليف الفائدة المرتفعة التي تشكل نحو ٣٥٪ من إجمالي النفقات) يبقى اتخاذ المزيد من تدابير ضبط الأوضاع المالية من الضرورات الملحة لاستعادة الاستقرار المالي على المدى المتوسط ووضع نسبة الدين إلى الناتج في مسار تنازلي. ولم يطرأ أي تعديل على التصنيف الائتماني للحكومة هذا العام (B+) بدرجة غير استثمارية)، إذ تتوقع وكالات التصنيف الائتماني المزيد من التدابير التصحيحية لأوضاع المالية العامة في السنوات القادمة، لكنها حذرت أيضاً من أن التأخير في الإصلاحات اللازمة قد يشكل خطراً على هذه التوقعات.

### عُمان: تحسن أوضاع المالية العامة يساهم في رفع التصنيف الائتماني

وفي عُمان، من المتوقع أن يبلغ النمو غير النفطي ٢,٧٪ في عام ٢٠٢٤ ويرتفع إلى ٣,٥٪ في عام ٢٠٢٥، مدفوعاً بإصلاحات الاقتصاد الكلي، وانخفاض مستويات التضخم الذي بلغ في المتوسط ٠,٦٪ على أساس سنوي خلال الفترة الممتدة ما بين يناير إلى سبتمبر ٢٠٢٤ (مقابل ١,٠٪ في عام ٢٠٢٣). ومن المنتظر أن تساهم بيئة أسعار الفائدة المنخفضة في تعزيز زخم النمو غير النفطي، مع إمكانية انخفاض أسعار الفائدة الأساسية نحو ٤,٠٪ بنهاية ٢٠٢٥ مقابل ٥,٥٪ في الوقت الحالي. وعلى الرغم من ذلك، سيبقى النمو الاقتصادي العام ضعيفاً عند نحو ١,٣٪ في عام ٢٠٢٤ (١,٥٪ في عام ٢٠٢٣)، نتيجة لانكماش الناتج المحلي الإجمالي لقطاع الهيدروكربون بنسبة ١,٧٪ بسبب التزام عُمان بتخفيضات إنتاج منظمة الأوبك وحلفائها، إلا أننا نتوقع أن يرتفع متوسط إنتاج النفط بنحو ٢,٦٪ في عام ٢٠٢٥، مع إلغاء "أوبك" لتخفيضات حصص الإنتاج، مما سيدفع النمو الاقتصادي الإجمالي ليصل إلى نحو ٣,٢٪.

ويعكس استمرار استقرار المالية العامة الواقع الإيجابي للوضع الاقتصادي، إذ نتوقع تسجيل الموازنة لفائض آخر (وإن كان منخفضاً) في عام ٢٠٢٤ بنسبة ١,٤٪ من الناتج المحلي الإجمالي (مقابل ٢,٤٪ في عام ٢٠٢٣)، على الرغم من انخفاض إيرادات الهيدروكربونات وارتفاع النفقات بنسبة ٨٪. من جهة أخرى، سيؤدي انخفاض أسعار النفط إلى تصاعد الضغوط على الإيرادات في عام ٢٠٢٥، إلا أنه من المتوقع تسجيل عجز محدود بنسبة ٠,٨٪ من الناتج المحلي الإجمالي - والذي يعتبر أقل بكثير من مستويات ما قبل الجائحة. كما تحسنت المرونة المالية بفضل الانخفاض الحاد لمستويات الدين الحكومي إلى ما نسبته ٣٤٪ من الناتج المحلي الإجمالي (مقابل مستويات الذروة التي بلغت ٦٤٪ في عام ٢٠٢٠)، مما ساهم في رفع التصنيف السيادي مرتين من قبل ستاندر أند بورز على مدار العامين الماضيين، من BB إلى BBB-، لتستعيد عُمان بذلك الجدارة الاستثمارية. ومع انتهاء الخطة الخمسية العاشرة للحكومة بنجاح في عام ٢٠٢٥، من المرجح أن تعاد الخطة التالية (٢٠٢٦-٢٠٣٠) التركيز على التنمية، بما في ذلك التنوع الاقتصادي، والتوظيف، والسياحة، إلى جانب زيادة الاهتمام بقضايا الاستدامة والتعامل مع التوترات الجيوسياسية في المنطقة.

### قطر: نمو الاقتصاد بوتيرة معتدلة بدعم من الجهود الحكومية

من المتوقع أن يشهد معدل النمو الاقتصادي في قطر تحسناً ملحوظاً ليصل إلى ٢,٤٪ في عام ٢٠٢٥، مقابل ١,٨٪ في عام ٢٠٢٤، مع تلاشي آثار التباطؤ الذي أعقب استضافة بطولة كأس العالم لكرة القدم ٢٠٢٢. كما يتوقع أن ينمو الناتج المحلي الإجمالي غير الهيدروكربوني بنسبة تتراوح ما بين ٢٪ و ٣٪ خلال عامي ٢٠٢٤ و ٢٠٢٥، بعد تسجيل نمو متواضع بنسبة ١,١٪ في عام ٢٠٢٣. وسيستفيد هذا النمو من الزيادة المتوقعة في أعداد الزوار الوافدين، وتوسع القوى العاملة، ونمو الائتمان المصرفي، بالإضافة إلى انخفاض أسعار الفائدة وتدابير الحكومة الرامية لتعزيز النشاط الاقتصادي غير النفطي. وفي إطار إستراتيجية التنمية الوطنية الثالثة لدولة قطر، تستهدف السلطات تحقيق متوسط نمو غير هيدروكربوني بنسبة ٤٪ سنوياً خلال الفترة الممتدة ما بين ٢٠٢٤-٢٠٣٠، مع التركيز على ثلاث مجموعات رئيسية: الخدمات اللوجستية، والصناعات التحويلية، والسياحة. وسيستفيد قطاع التصنيع بصفة خاصة من الخطط التوسعية الضخمة للغاز الطبيعي المسال في البلاد، التي ستوفر مواد خام أكبر وأرخص لعمليات التكرير، مما سيؤدي إلى زيادة الطاقة الإنتاجية للغاز الطبيعي المسال بنسبة ٤٠٪ بحلول عام ٢٠٢٦ (للتصل إلى ١١٠ ملايين طن سنوياً) وزيادة بنسبة ٨٥٪ بحلول عام ٢٠٣٠ (١٤٢ مليون طن سنوياً)، إلا أنه حتى ذلك الحين، من المتوقع أن تكون مساهمة إنتاج النفط والغاز في نمو الناتج المحلي الإجمالي محدودة.

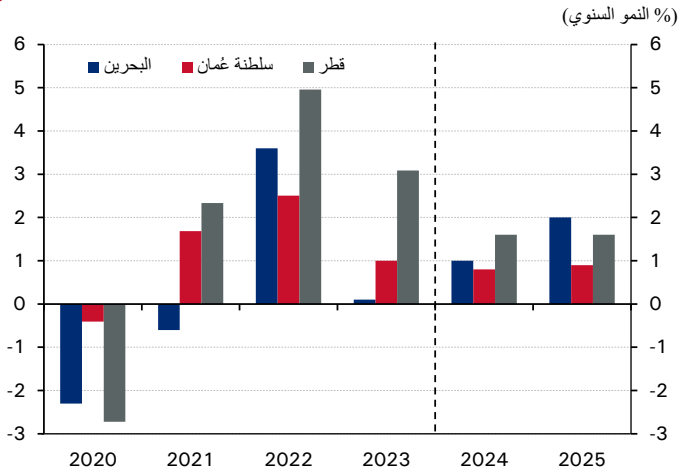
ومن المرجح أن تستمر الحكومة في تحقيق أداء اقتصادي قوي، رغم التوقعات بتقلص الفوائض المالية إلى ما نسبته ٤,٢٪ من الناتج المحلي الإجمالي في المتوسط خلال عامي ٢٠٢٤ - ٢٠٢٥. ويأتي ذلك في ظل انخفاض العائدات الهيدروكربونية، رغم بقائها عند مستويات مرتفعة، نتيجة لتراجع أسعار الطاقة، بالإضافة إلى النمو المحدود للإنفاق العام (+١,٤٪ في عام ٢٠٢٥). كما يتوقع أن يُستخدم فائض الميزانية في تقليص نسبة الدين العام إلى أقل من ٤٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي بحلول عام ٢٠٢٥، مقابل ٧٣٪ في عام ٢٠٢٠، إذ تشكل الالتزامات الخارجية نحو ٥٢٪ من إجمالي الدين. وتشير التوقعات، والتي تميل بشكل هامشي نحو الاتجاه الإيجابي، إذ تتفوق الديناميكيات المستمرة للنمو المحلي على المخاطر السلبية المحتملة، مثل الانخفاضات الحادة غير المتوقعة في أسعار الطاقة أو تصاعد الصراعات الإقليمية، التي قد تؤثر سلباً على تدفقات العملة ورأس المال والتجارة.

الجدول ١: أهم البيانات الاقتصادية

	قطر			سلطنة عُمان			البحرين			
	*٢٠٢٥	*٢٠٢٤	٢٠٢٣	*٢٠٢٥	*٢٠٢٤	٢٠٢٣	*٢٠٢٥	*٢٠٢٤	٢٠٢٣	
الناتج المحلي الإجمالي الإسمي	226.3	218.9	213.0	127	114	109	46.6	45.1	43.2	مليار دولار
الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي	2.4	1.8	1.2	3.2	1.3	1.5	3.9	1.8	2.5	% النمو السنوي
النفطي	1.4	1.2	1.4	2.6	-1.7	-0.4	4.4	-1.1	-2.5	% النمو السنوي
غير النفطي	3.0	2.2	1.1	3.5	2.7	2.4	3.8	3.8	2.0	% النمو السنوي
التضخم	1.6	1.6	3.1	0.9	0.8	1.0	2.0	1.0	0.1	% النمو السنوي
المالية العامة	3.7	4.6	5.6	0.8	1.4	2.4	-5.7	-4.3	-3.7	% من الناتج
الحساب الجاري	13.0	13.5	17.1	-2.1	-0.40	0.40	4.8	4.7	6.2	% من الناتج

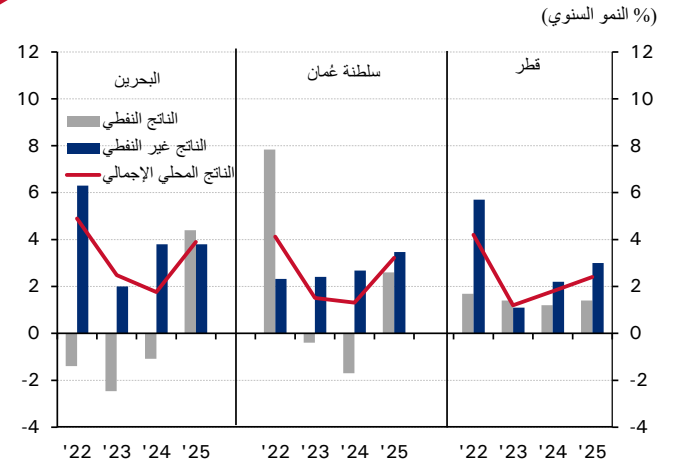
المصدر: المصادر الرسمية وتقديرات بنك الكويت الوطني

الرسم البياني ٢: التضخم



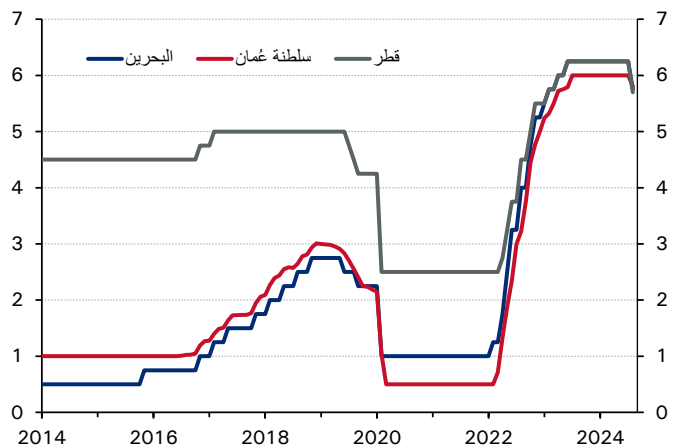
المصدر: الهيئات الإحصائية الحكومية، توقعات بنك الكويت الوطني

الرسم البياني ١: الناتج المحلي الإجمالي



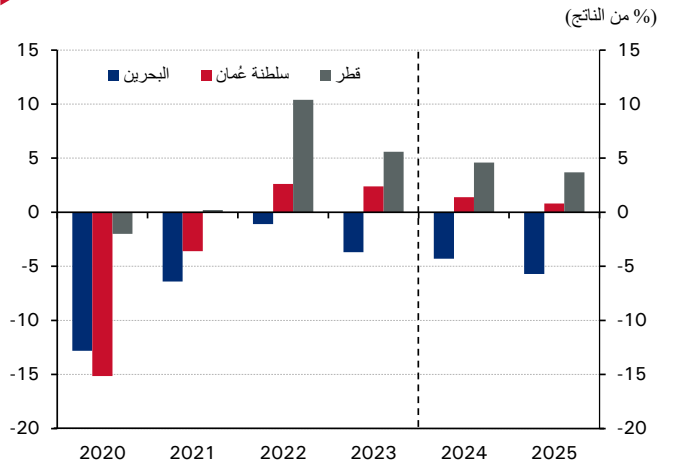
المصدر: الهيئات الإحصائية الحكومية، توقعات بنك الكويت الوطني

الرسم البياني ٤: أسعار الفائدة الرئيسية\*



المصدر: Haver، \*البيانات كما في ٦ نوفمبر ٢٠٢٤

الرسم البياني ٣: وضع المالية العامة



المصدر: الهيئات الإحصائية الحكومية، توقعات بنك الكويت الوطني